

رؤية مقارنة للقائمة المغلقة والقائمة المفتوحة في النظام الإنتخابي مع التمثيل النسبي

إن اختيار نوع النظام الإنتخابي يعتمد على الرؤية التي تريد الدولة وضعها من خلال نظامها السياسي، والذي تسعى من خلاله لتحقيق الأهداف التي ترتقي الوصول إليها نحو تطوير مؤسسات الدولة، والنهوض بها نحو التقدم والنجاح، وهناك عدة نظم إنتخابية تستطيع الدولة أن تختار منها ما يحقق لها من أهداف، ومن أهمها النظم الإنتخابية التي تعتمد على نظام القائمة سواء المغلقة أو المفتوحة، بدل من نظام الأغلبية التعددية التي يعتمد نظام الفائز الواحد في التمثيل النسبي، ويمكن أن يتم دمج النظامين معا في نظام إنتخابي واحد إذا رأت الدولة أن من مصلحتها ذلك.

ولكل نظام إنتخابي يوجد سلبيات وإيجابيات، وهذا يتبع طبيعة المجتمع الذي يستخدم النظام، والثقافة السائدة، والنظام السياسي العام، فيوجد نوعين من النظم الإنتخابية التي تعتمد القائمة في التمثيل النسبي، الأول نظام القائمة المغلقة المقيدة، والثاني نظام القائمة التفضيلية (المفتوحة)، سوف يتم عرض مقارنة بين القائمتين لمعرفة سلبيات وإيجابيات كل منهما ثم يتم ردها في التحليل مع نصوص قانون الإنتخابات المحلية.

القائمة المغلقة تعتبر شكلا من أشكال التمثيل النسبي حيث يمكن للناخبين أن يصوتوا لقائمة الحزب ولا يمكن أن يصوتوا لمرشح معين في القائمة، فالأصوات التي يحصل عليها الحزب تحدد عدد المقاعد التي يفوز بها، وتوزع المقاعد على مرشحي الحزب حسب الترتيب في القائمة، وقد يفرض القانون على الحزب التوصل لمستوى محدد من الأصوات (حد أدنى) للحصول على المقاعد مثال (30% أو 10%) .

ومن أهم إيجابيات هذا النظام أنه

- يسهل عملية الإقتراع والفرز للأصوات
- أوراق الإقتراع التي تعد تكون أقل تعقيدا وسهولة للتعامل (كونها تقوم باختيار الحزب وليس مرشحين)
- تعطي توزيع عادل بين الأحزاب حسب الأصوات التي حصلت عليها
- تجذب الناخبين من خلال قوائم متوازنة من حيث الجنس والجغرافيا والعمر والمعتقد الديني وغيره وذلك لتعزيز التمثيل المتنوع بفاعلية أكثر
- يمكن أن يضمن فوز النساء إذا قرر الحزب وضعها في أعلى القائمة وكذلك الأقليات
- يجعل الناخب يختار بين برامج وخطط الأحزاب والمفاضلة بينها
- يقلل من العلاقات الشخصية
- تعزز العمل على أساس الحزب والفكر والتوجهات

أما سلبيات نظام القائمة المغلقة فهي

- يلتزم كل ناخب بالقائمة الواحدة
- لا يستطيع الناخب إدخال تعديلات على القائمة
- يتقيد بترتيب أسماء المرشحين في القائمة ويصوت لها كاملة أو يتركها
- توزيع المقاعد بين المرشحين حسب الحزب أو الجهة التي رشحتهم
- أسماء المرشحين يكون ترتيبها حسب أهمية كل مرشح أو رؤية الحزب
- إذا حصلت القائمة على عدة مقاعد يكون المقعد الأول إلى من يرد اسمه أولاً في القائمة والمقعد الثاني للإسم الذي يرد ثانياً بالقائمة
- يحدد لكل دائرة عدد من المرشحين
- يلزم الناخب في اختيار قائمة لا يعرف جميع أعضائها ولا مدى فاعليتهم

- يمكن أن تشمل القائمة على أعضاء باختيار الحزب لمصلحة رئيس القائمة

يلاحظ أن هذا النظام لا يعطي فرصة للناخب أن يعبر عن إختيار ممثليه بجرية، ويجبر على ترتيب الحزب للأساء، مما يفقد التمثيل الحقيقي له في الإدارة، كما أنه يعطي فرصة أكبر للحزب أن يتحكم في الأفراد الذين يضعهم في القائمة، وكيفية ترتيبهم حسب ما يسعى إليه الحزب، ولا يقوم على معايير الشخصية والإنجاز، كما أن هذا النظام يمنع التنافس بين أعضاء الحزب نحو الفاعلية في العمل والإنجاز كي يحصل على النصيب الأكبر من التأييد لناخبيه، كما أنه يبعد التواصل بين الناخبين ومرشعيهم كونهم فرضوا عليهم دون أي خيار منهم، وتعزيز الشعور بعدم وجود من يشعر حقاً بحاجاتهم، والخدمات التي يسعون لتوفيرها، كما أن هذا النظام يعزز العمل للحزب، وليس لأجل الجميع من أفراد الشعب كون الإدارة المحلية تقدم خدماتها لجميع أفراد الشعب دون تميز، يقلل من فرص المشاركة بين جميع الأحزاب والتنوع في العمل الإداري والحكم، يؤدي لبروز رؤساء وقيادات لم يعرف عنها الناخبين شيئاً، ويمكن أن يفاجأ في محنتهم أحياناً . وكذلك يعطي الفرصة لفوز أشخاص من الصعب فوزهم بالإنتخابات دون هذا التمثيل (كالمراة ، والأقليات) ، حيث مجرد تحديد القائمة وترتيبها والزام الناخب بها يمنع من إمكانية إستبعاد أي من أعضاء القائمة، خاصة إن كان المجتمع لا يملك الوعي الديمقراطي، ولا يشجع حقوق المراة ومساهمتها في القرارات والحكم وكما الأقليات أيضاً، كما أن ذلك يخفف من الصراعات داخل أعضاء الحزب الواحد في حالة التنافس في الدعاية الإنتخابية وغيرها، كي يحظى بالنسبة الأكبر من الأصوات لظهدف فوز القائمة كلها والعمل على ذلك .

نظام القائمة التفضيلية (المفتوحة) : هي من أشكال التمثيل النسبي والتي تعطي الحق للناخب أن يتدخل في ترتيب القائمة الحزبية، أو التصويت لمرشحي أي حزب ويشكل القائمة المفضلة لديه، فالأصوات التي يحصل عليها أي من المرشحيين في القائمة تحدد عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب، بالإضافة للمرتبة التي يجتازها المرشحون على القائمة، وكما أن القائمة المغلقة المقيدة لها سلبيات وإيجابيات على النظام الإنتخابي ونتائجه، كذلك القائمة المفتوحة التفضيلية لها ذلك أيضاً .

ومن أهم الإيجابيات في إستخدام القائمة المفتوحة مع التفضيل هي

- أن الناخب لا يلزم بترتيب الحزب للقائمة ويفتح لها خيارات الإختيار والتفضيل بين المرشحيين
- يعطي المجال للدمج بين القوائم وتعزيز المشاركة الديمقراطية في العمل بينها عند الفوز .
- يعطي المجال للناخبين للتعرف على المرشحيين ومعرفة أهم إنجازاتهم مما يساعد على اختيار الأنسب لخياراتهم
- يفتح التنافس بين المرشحيين داخل القائمة الواحدة و قوائم الأحزاب الأخرى .
- فيه تحقيق للديمقراطية وتعزيز للدور أفراد الشعب في تحقيقها أكثر
- يمنع الأحزاب وقياداته من التحكم في المرشحيين وفرض قيادات معينة
- يعطي فرصة للمراة والأقليات ولكن تبقى ثقافتها للمجتمع في دعم ذلك مهمة
- يعزز مبدأ التآلف والتكافل والمشاركة بين المختلفين
- يعطي الفرصة للمرشح والقائمة الأحق في الوصول من خلال الناخبين
- تحدد القيادات من خلال الناخبين

أما سلبيات هذا النظام تتمثل في

- يحتاج لوعي ثقافي ديمقراطي كبير في الشعب
- يحتاج لوقت وجهد أكثر في العملية الإنتخابية
- يحتاج لأموال تصرف على الحملة الإنتخابية أكثر من غيرها
- يؤدي لارتفاع نسبة المنافسة بين أفراد الحزب الواحد مما يؤدي لتشتيت القائمة أحياناً
- يقلل من نسبة المراة والأقليات في حال ثقافة المجتمع المعارضة لذلك

- يحتاج لتصميم ورقة إقتراع أكثر في التعليقات والبيانات وعرض المرشحين¹

يلاحظ أن نظام القائمة المفتوحة رغم أن لديه ميزة واسعة في التعبير عن الرأي والحرية في الإختيار للمرشح، كما أنه يقرب من إختيار الممثلين الأقرب لتطلعات الشعب، إلا أنه يحتاج لنشر ثقافة واسعة أيضا للمجتمع كي يتقبل فكرة المشاركة والإختيار من خارج الحزب لمثليه، كما أن الأحزاب تحتاج لوعي ثقافي نحو تلك المفاهيم، لتعزيز أفرادها وقبولها للمشاركة للحكم مع الآخرين، كما يحتاج لتخصيص مبالغ ومجهود أكبر من أجل القيام بالحملة الإنتخابية سواء على مستوى الأفراد داخل القائمة الواحدة أو القائمة بشكل عام ، ويحتاج لوقت تنظيم لإجراء الإنتخابات أطول من وقت القائمة المغلقة لاختلاف النظامين .

الخاتمة :

إذا تم تعديل النظام الإنتخابي من العمل بالقائمة المغلقة المقيدة مع التمثيل النسبي إلى القائمة المفتوحة التفضيلية، فإن هناك تعديلات جذرية يجب أن تتم على قانون إنتخاب الهيئات المحلية الفلسطيني ، وتنظيم الإنتخابات وإجراءاتها، و أهم ما يتم تعديله، هو طبيعة ورقة الإقتراع التي سيتم إستخدامها، وبيانات الترشيح للإنتخابات، وطريقة فرز الأصوات، والمحكمة الخاصة بالإنتخابات، وطريقة اختيار رئاسة المجلس وإحلال البديل مكان الشغور، وغيرها من البنود القانونية . ومن خلال قراءة معمقة لقانون الإنتخابات للهيئات المحلية الفلسطيني، تم إقتراح أهم المواد التي يمكن العمل على تعديلها قانونياً في حالة التعديل للعمل في النظام الإنتخابي وهذه المواد هي : 1 ، 5 ، 13،

14،15،16،17،18،19،20،21،22 ، 23،24،25،26،27،28،29،30،31،32،33،34 ، 36،37،39،40،43 ، 44،

(46،47،50،51،52،53،55،56،59،60،61،62

لمزيد من المعرفة حول تحليل نصوص القانون أظن

البحث المرفق: قراءة في نصوص قانون الهيئات المحلية الفلسطيني

جدول مقارنة بين نصوص القانون في القائمة المغلقة والقائمة المفتوحة

¹ الشمري، فؤاد مطير: 2014، التجارب الانتخابية في العالم ، عمان